

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

.

وعنه رواية ثالثة يملكها بالمحاسبة والتنضيض والفسخ قبل القسمة والقبض ونص عليها واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله وصاحب الفائق .
فائدتان .

إحدهما يستقر الملك فيها بالمقاسمة عند القاضي وأصحابه ولا يستقر بدونها ومن الأصحاب من قال يستقر بالمحاسبة التامة كأبن أبي موسى وغيره وبذلك جزم أبو بكر .
قال في القواعد وهو المنصوص صريحا عن الإمام أحمد رحمه الله .
الثانية إتلاف المالك كالقسمة فيغرم نصيبه وكذلك الأجنبي .

تنبيه لهذا الخلاف فوائد كثيرة ذكرها الشيخ زين الدين رحمه الله في فوائد قواعده وغيرها نذكرها هنا ملخصة .

منها انعقاد الحول على حصة المضارب بالظهور قبل القسمة وتقدم ذلك في كلام المصنف في أول كتاب الزكاة .

ومنها لو اشترى المضارب من يعتق عليه بالملك بعد ظهور الربح وتقدم ذلك قريبا .
ومنها لو وطئ المضارب أمة من مال المضاربة بعد ظهور الربح وتقدم ذلك قريبا .
ومنها لو اشترى المضارب لنفسه من مال المضاربة وتقدم كل ذلك في هذا الباب .
ومنها لو اشترى المضارب شقما للمضاربة وله فيه شركة فهل له الأخذ بالشفعة فيه طريقان .
أحدهما ما قاله المصنف في المغنى والشارح إن لم يكن في المال ربح